

# «أسبوع الألم» طويك عشرات الـ



عشرات القتلى والجرحى ارتقوا قرابين في «أحد السعف» (الشماين). الممهد لأسبوع الألم سيكون طويلاً على مصر. بعد اختراق «داعشي» خطير، تمثل في هجومين انتحاريين. استهدف أحدهما كنيسة مار جرجس في طنطا، والآخر الكنيسة المرقسية في الإسكندرية حيث كان يترأس البابا تواضروس القداش فيها... وهي تطورات، اليمّة، دفعت الرئاسة إلى إعادة «الطوارئ» لتحكم البلاد

أدى الهجومان إلى سقوط 44 شهيداً على الأقل، وعشرات الجرحى (أ ب)

القاهرة - جلال خيرت

نقذ «داعش» تهديداته يوم أمس. التنظيم التكفيري اختار التوقيت الأكثر حرجاً في مصر، داخلياً وخارجياً، لاخترق الساحة المصرية، من بوابتها الأكثر حساسية، عبر استهدافه المسيحيين. ومع أن رد الفعل، الذي عبرت عنه صورة معبرة في صمتها للبابا تواضروس، قد جعل البعض يتنفسون الصعداء، تجاه وعي الأقباط لمن يريد إشعال الفتنة، إلا أن الجرح القبطي سيبقى مفتوحاً، ولن تفضده سوى إجراءات سريعة، تقدّم مرتكبي الجريمة إلى عدالة حقيقية، والأهم تدابير حاسمة لا تكتفي بشعارات «الوحدة الوطنية»، التي يُعاد تدويرها بعد كل عمل إرهابي يطالهم، بل تمتد إلى «قطع لسان» من يحرض عليهم على منابر التكفير، المتعدّد الأوجه، وقطع يد من يرمي كنائسهم ويوتهم بالحجارة.

وإذا كان مؤكداً أن مصر ستجاوز «قطوعاً» جديداً في محاولات إشعال الفتنة الداخلية، فإن ما حدث أمس لا يبشر بخير، في المقاربة المتبعة من قبل الدولة المصرية على مستوى محاربة الإرهاب؛ فالشعر التي انكشفت في تفجير الكنيسة، ربما تمثل «رأس الجليد» لغر أكثر خطورة، تبدأ على مستوى الأمن الوقائي، ولا تنتهي عند مستوى تجفيف الفكر المغذي للإرهاب.

وبهذين التفجيرين اللذين تبنّاهما تنظيم «داعش» وأدبنا إلى سقوط 44 شهيداً على الأقل، وعشرات الجرحى، استقبلت مصر، يوم أمس، «أحد الشعانين»، التفجير الأول، استهدف كنيسة مار جرجس، في مدينة طنطا، عند الساعة 10 دقائق، خلال قداس «أحد السعف»، حيث فجر انتحاري نفسه بحزام ناسف في الصفوف الأولى، ما أوقع نحو 27 شهيداً، فيما أصيب نحو 126 غاليتهم في حالة خطيرة.

أما التفجير الثاني، فكان محاولة لاغتيال بابا الإسكندرية والكرزة المرقسية، تواضروس الثاني، بعدما أنهى صلاته، وبدأ استقبال المهنئين



الجزائر

## الاستحقاق التشريعي... رحلة البحث عن ناخب

ما هو متعلق بإدارة العملية الانتخابية نفسها من طرف الحكم ونظيرته إليها كوسيلة للاستمرار في السلطة وتدوير النخب، وأيضاً «توزيع بعض الريوع السياسية على شكل كوتات لكل حزب». ويضيف: «الانتخابات في منطق وليست وسيلة لتحقيق التداول السلمي، وهذا ما يفسر لجوءها إلى التزوير المباشر في استحقاقات سابقة، أو غير المباشر عبر سن قوانين انتخابية وإجراءات مفرطة بيروقراطية، بما يقصي النخب المعارضة وينفر الناخبين، وهو ما يسمح لأحزاب السلطة المتحكمة في الإدارة بالهيمنة على النتائج».

حول هذه النقطة (نسب المشاركة)، ينبه الباحث في الشؤون السياسية عادل أورابح، إلى «غياب دراسات علمية جادة حول العملية الانتخابية وسلوك الناخبين فيها، بسبب غياب مراكز ومعاهد لسبر الآراء والإحصاء». وهذا يعني، أن التفسير يبقى خاضعاً أكثر للملاحظة وللانطباع العام وليس للتحليل العلمي، في رأيه. وعن التشريعات في 4 أيار المقبل، فيرى أورابح أنه لا يوجد ما يؤثر إلى أن نسبة المشاركة التي تعرف عادة منحى تنازلياً ستبصر مصيراً آخر هذه المرة، وذلك «بسبب استمرار العوامل المسببة للنفور الشعبي». وبشان أسباب العزوف، فهناك

وطنية وأيضاً دينية، وكذلك الفنانون. ويهدف الجميع إلى رفع نسبة المشاركة وتجنب سيناريو تشريعات 2007 التي لم تتجاوز المشاركة فيها 35,6 في المئة. في هذا السياق، وعلى عكس نتائج الاقتراع التي قد تتوجه مرة أخرى إلى غالبية يتقاسمها حزبا السلطة «جبهة التحرير الوطني» و«التجمع الوطني الديمقراطي»، تمثل نسبة المشاركة هاجساً حقيقياً، لأن ارتفاعها يضيف نوعاً من الشرعية على البرلمان لمدة عهدة كاملة، وهي عهدة ستواصل سياسة التقشف، وتخفيض النفقات التي بدأت منذ قانون المالية لسنة 2016.

جعفر خلوفي

يتحول الناخب الجزائري، هذه الأيام، إلى محور اهتمام السلطة، وكذلك الأحزاب المعارضة. فكلما دقت ساعة الانتخابات، يسعى الجميع لإقناع المواطن بجدوى المشاركة في العملية الانتخابية، في ظل أن العزوف عن مكاتب الاقتراع عند المواطن الجزائري هو تجل لرفض العمل السياسي ككل، وليس بالضرورة استجابة لدعوات المقاطعة التي تطلقها الأحزاب، وتحسباً للتشريعات المقبلة، شرعت السلطة في حملة إقناع غير مسبقة، يشترك فيها قادة أحزاب من كل التوجهات، وشخصيات

بدأت في الجزائر أمس. حملات الانتخابات التشريعية المقررة في الـ 17 من شهر أيار المقبل. تستمر الحملات ثلاثة أسابيع، في وقت تكثُر فيه الأسئلة عن إمكانات رفع نسب المشاركة منها لأن يشهد هذا الاستحقاق عزوفاً شعبياً جديداً